العدد (1594) السنة السابعة - الأحد (30) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

هل العراق ديمقراطي ؟

عامر القيسي

يتندر البعض من السياسيين و..المثقفين والاعلاميين، ممن مازالت صدمة تحرير الارادة الشعبية العراقية غير واضحة لنمط العقلية التي تعودوا ، بالديمقراطية العراقية الجديدة ، ويلتقطون بحساسية عالية ونادرة المظاهر السلبية للبناء الديمقراطي العراقي الجديد، ويحملونه ما لاطاقة للظاهرة على تحمله. ويجتهد هؤلاء في اضفاء الروح التنظيرية لرؤيتهم ليتوصلوا الى (حقيقة)، ان البلاد والعباد يحثان الهرولة نحو الهاوية، بل الى الجحيم. ومن خرمة الابرة هذه تتسلل تنظيراتهم الى الماضي نواحا وبكاء وكمدا. فتراهم ينوحون قبل النائحين ويلطمون الخدود قبل اهل الميت انفسهم!

الشيء الوحيد الذي يرونه هو الافرازات السلبية الطبيعية لاي بناء جديد، ليس في العراق فحسب وانما في كل مراحل التحولات الكبرى في التأريخ البشري، فكيف هو الحال مع التجربة العراقية الفريدة في المنطقة، والتي افرزت مجموعة نوعية من الاسئلة لبنية السلطة في عالمنا العربي وقوتها واحتمالات انهيارها ومستقبلها على ايقاع التجربة الديمقراطية العراقية .

فالفساد الاداري والمالي الذي ندينه والذي نحاربه كل من موقعه، هو دلالة لالبس فيها ولا غموض على هشاشة التجربة العراقية وفشلها من وجهة نظر هؤلاء، الذين ما كفوا يوما عن تلطيف وتسويق ممارسات اعتى نظام استبدادي شهدته منطقتنا في عصرنا الحديث، والذين، لو اردنا قول الحقيقة كاملة، كانوا احدى دعائم استمرار الاستبداد الصدامي وتواصله وارتفاع مستويات ممارساته اللاانسانية، حتى تجاه انفسهم عندما حولهم، او تحولوا هم، الى ادوات ترويج وتسويق ثقافة القتل والتهجير وإلغاء الآخر. وكانت الديمقراطية بالنسبة لهم هي ان يقولوا مايطلب منهم ان يقولوه وكانوا يفعلون ذلك بامتياز يحسدون عليه ! ولو سألنا هؤلاء عن اي تجربة ديمقراطية في العالم المتحضر بلا خطيئة، لاحتاروا في ايجاد النموذج الذي لم يعان من الفساد واستغلال السلطة والصراعات الدموية ومحاولات العودة الى الوراء رغم انف التأريخ.

هؤلاء الذين خرجت ألسنتهم من بطونهم بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ استثمروا كل ايجابيات الحالة الديمقراطية، ليس للمساهمة في بناء وطنهم الجديد، وانما حملوا معاولهم ليهدموا مايريد ان يبنيه الآخرون، واصبح في متناول اقلامهم (النظيفة) الفضائيات والمواقع الألكترونية والصحف التي لاحصر لها، فضلا عن، تسللهم الافعوي الى المواقع التي يريدون من خلالها تمرير خطابهم السياسي، وليس الثقافي ، الى الجمهور العراقي، وقد نجحوا في ذلك بنسب كبيرة ، مادام هناك من يدفع بسخاء وهناك من يحمي بلا حدود!

هؤلاء ايها السادة لايرون ولا يقتنعون ولا يتلمسون كيف ان السياسي العراقي، كائنا من يكون، اصبح تحت رحمة صناديق الاقتراع التي اقصت وبدلت في مواقع السلطة في ست سنوات، مالم تبدله كل الحكومات العربية مجتمعة خلال خمسة عقود من الزمن! ولا يرون التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي تشتم الحكومة امام كاميرات الاعلام بحماية القوات الامنية، التي لو تعرض اي منهم الى اي متظاهر أو محتج لقامت الدنيا على الحكومة ووزارة الداخلية وما تقعد الا باعتذار أو فتح تحقيق. هؤلاء لايريدون ان يروا او يسمعوا كيف ان اعلى مستويات المسؤولية في البلد تقدم الاعتذار تلو الاعتذار لأبسط اعلامي يتعرض الى اي انتهاك ومن اية جهة لسنا راضين وغير مقتنعين ونواصل النقد والتقويم، ونشعر بالاحباط احيانا ، بسبب احلامنا العريضة والواقع الذي نعيشه ، لكننا ابدا ما حملنا معولا لتعميق الجراح مثلما يفعل هؤلاء الذين وضعوا الوطن في جيوبهم ورقة يستخدمونها عندما تستدعي الحاجة لذلك!

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الخـــــلاف في المـــفـــهـــوم الـــقـــومـــي

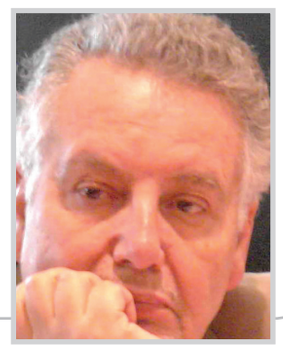

في غمرة شعارات القومية العربية الرومانسية الطفولية التي كانت تطرح نفسها بقوة وبانتشار كبير في الشارع العربي بفعل الحضور الناصري القومي، دون أن تحسب أي حساب سياسي للوضع الدولي، كان هناك مفكر قومي نادر وقف في الكويت في عام ١٩٥٧ ليقول لنا ما هو المعنى العلمي والعقلي للقومية العربية بعيداً عن ضوء القمر وطعم السكر. وكان هذا المفكر هو منيف الرزاز الذي سمعنا منه كلاماً جديداً في القومية العربية كنا نسمعه لأول مرة: لم يعد معنى القومية مجرد أن تجمعك مع الآخرين رابطة اللغة كما كان في عهد الإمبراطورية الجامعة، ولا مجرد أن تستقل عن الأمم الأخرى في حكم ملكي مركزي مطلق كما كان العهد في الدول الملكية المطلقة، بل أصبح معنى القومية يعني أن تتمتع بالحرية مع الآخرين من أبناء قومك.

شاكر النابلسي

ما هي الرابطة القومية؟

فتحوّل معنى القومية من مجرد رابطة لغة إلى رابطة لغة ورابطة حرية ورابطة مصلحة.

ومن خلال هذا المفهوم الجديد للقومية العربية في هذه الفترة يتبين لنا ما يلي:

١- إن الرزاز يرفض مقولة جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ومحمد عمارة وغيرهم ممن يقولون أن اللغة وحدها هي الرابط القومي الوحيد. ويرددون من أن الدولة العثمانية لو اتخذت من اللغة العربية لغة رسمية لها لصانتها هذه اللغة وحمتها من الانهيار والسقوط.

٢- إن المعاني السياسية والقومية لا تثبت على حال، فإذا كان معنى القومية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر يعني الرابط اللغوي فقط، فقد تغير هذا المعنى في النصف الثاني من القرن العشرين، لأن هناك متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية طرأت على المجتمعات، فكان لزاماً على الفكر أن يعيد النظر في طروحاته السابقة. فأصبح الرابط القومي نتيجة لذلك يعني الرابط اللغوي ورابط الحرية ورابط المصلحة مجتمعة غير متفرقة. ورابطة "المصلحة" هنا تعني ما يُسمَّى بـ "القومية الاقتصادية". وكان أول من نادى بها في الغرب العالم الاقتصادي الألماني المولد، الأمريكي الجنسية، جورج فريدريك ليست List (١٧٩٨-١٨٤٦) الذي كتب كتاب "الخطوط العريضة للاقتصاد السياسي الأمريكي" ١٨٢٧، و "النظام القومي للاقتصاد السياسي" ١٨٤١. وتلك حقيقة يجب أن نلتفت إليها وندركها جيداً، وهي أن لا ثوابت في الفكر، وإنما يتحول الفكر، ويتحوَّر، ويتبدل حسب معطيات الزمان الذي هو فيه.

٣- إن الحرية شرط أساسي من شروط الرابط القومي. فوطن لا حرية فيه لا يربطني به رابط قومي، وإن كنت أتكلم لغته وأتسمى باسم قوميته وأحمل هويته. فحيثما وجدت الحرية وجد الرابط القومي.

٤- يعتبر الرزاز أن "المصلحة" - وهي هنا كلمة ثمينة - ركن أساسي ثالث من أركان الرابطة القومية. ورغم أن الرزاز لم يشرح هنا ماذا يعني بكلمة "المصلحة" إلا أنه وهو المفكر الشامي كان يعني ما يقول تماماً. فالمصلحة في القاموس الشامي الحياتي تعني "الفائدة المادية" أو "المردود الاقتصادي" أو "المنفعة المالية". فالرابطة القومية التي لا منفعة مادية من ورائها لا تصلح أن تكون رابطة قومية. وهذا ما عنى به غسان تويني عندما قال: "أننا نريد قومية هادفة.. نريد قومية غائية، بمعنى أن تكون واضحة الغايات وضوحاً موضوعياً علمياً وعملياً" ("قراءة ثانية في القومية العربية"، ص ٢٠). ولعل هذا ما يفسر الشعار الذي رفعته الوحدة الأوروبية في نهاية هذا القرن وهو أن الوحدة الأوروبية هي وحدة "الدكان" و "البقال" الأوروبي. أي أن المنفعة المادية والمردود الاقتصادي هي العامل الحاسم في الوحدة الأوروبية التي تحققت أخيراً بعد سنوات طويلة من العمل التنظيمي ممثلة بـ "اليورو" وهو العملة الموحدة لدول السوق الأوروبية المشتركة. كما أنه العنوان الرئيسي لوحدتها التي هي في حقيقتها رابط قومي جديد، وتكتل قومي جديد لأوروبا القرن الحادي والعشرين. وهذا ما يؤكده حليم اليازجي في تفسيره المادي للقومية بقوله: "إن الحاجات الاقتصادية في بيئة جغرافية معينة هي التي تحدد أكثر من أي شيء آخر وضع الفئات البشرية الاجتماعي في الفكر والفن والعادات والنظرة الكلية والجزئية إلى الأمور. فبهذه الاحتياجات ذاتها، وبنوع الجهود التي يبذلها البشر في سبيل سد حاجاتهم نستطيع أن نفسر أثر تاريخ الجغرافيا البشرية البالغ على تطور المجتمعات البشرية في أمة من الأمم" ("بحوث في الفكر القومي العربي"، ص ٧١). ويزيد على ذلك باحثون ومفكرون بردهم سبب نشوء الدعوة القومية في أوائل هذا القرن إلى عوامل اقتصادية بحتة وبقولهم على لسان الباحثة اللبنانية فهميّة شرف الدين: "إن الدعوة القومية كانت وليدة النشاط السياسي والفكري لفئات قيادية في المجتمع العربي وجدت فيها خير وسيلة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتمثلة في ذلك الوقت بالتجارة الزراعية بحيث تستطيع نقل منتجاتها في كل الأقطار العربية دون أن تصطدم بحواجز سياسية أو جمركية" ("بحوث في الفكر القومي العربي"، ص ٢٦٥).

٥- نفى الرزاز طبقاً لذلك أن يكون شعار القومية العربية شعاراً رومانسياً طفولياً حالماً. ونقله من خانة الشعر والشعراء إلى خانة العقل والعقلاء، ومن خانة الخيال إلى خانة الواقع، ومن طبقات السُحب إلى طمي الأرض، ومن ضوء القمر إلى ثمر الشجر.

٦- لقد تبيّن لنا بعد ذلك، وبعد أكثر من أربعين عاماً بأن المواطن العربي لم يعد يكترث بالرابط القومي إذ لم يحقق له مصلحة مادية ومنفعة مالية. كما تبين لنا أن وحدة "رغيف العيش" التي تقابل وحدة "الدكان" الأوروبية هي الرابط القومي. ونحن نذكر جيداً كيف أن شعارات القومية العربية والوحدة القومية قد خفتت بعد عام ١٩٧٥ وهو العام الذي شهد الطفرة البترولية الهائلة التي غيَّرت فيما بعد كثيراً من القيم والمبادئ والشعارات العربية التي كانت سائدة قبل هذه الفترة، وأصبحت معها الرابطة الإسلامية - لكون الدول المنتجة للبترول العربي كانت تدعو إلى التضامن الإسلامي - أقوى من الرابطة القومية العربية. وعلينا أن نلاحظ أن معظم الجماعات الإسلامية قد نشأت وترعرعت في ظل الطفرة البترولية التي جاءت بعد عام ١٩٧٥ واستمرت إلى عام ١٩٨٢ . وأن الشارع العربي في الدول العربية المنتجة للبترول كانت تسمع فيه دائماً عبارة "كلنا مسلمون" بدلاً من "كلنا عرب". وكان المواطن العربي سعيداً بهذا الشعار ما دام ذلك يؤمِّن له "رغيف العيش". وأصبح الشعار المرفوع في تلك الحقبة هو "التضامن الإسلامي" بدلاً من "التضامن العربي". وبعد حرب الخليج ١٩٩١ وإفلاس الدول العربية المنتجة للبترول وضيق العيش فيها لم يعد لشعار "التضامن الإسلامي" أو "التضامن العربي" أي معنى بالنسبة للمواطن العربي، وبقي هذان الشعاران مجرد شعارين تجاريين تلوكهما ألسنة السياسيين في المناسبات السياسية المختلفة.

٧- ولقد تبيّن لنا بعد ذلك أيضاً، أن "المصلحة" بالنسبة للعربي تتبدئ وتتقدم على كل القيم الأخرى كالحرية والوحدة والديمقراطية. وأن المواطن العربي إذا أشبعته وأقنعته مادياً لم يعد يكترث بمن يحكمه وكيف يحكمه. ويردد دائماً القول الشعبي المأثور: "مَنْ يتزوج أمي أقل له: يا عمي". ومن هنا كان على الرزاز أن يقدم المصلحة على الحرية وعلى اللغة أيضاً في الرابط القومي. ولكنه وهو المفكر الليبرالي لم يكُ يستطيع قول أكثر مما قال. ودليلنا على ذلك أنه برزت ظاهرة في العالم العربي تبين لنا أن كلما ازداد الفقر ازدادت المطالبة بالحرية والوحدة القومية. وكلما دفئ جيب العربي وامتلأ بطنه انصرف عن المطالبة بالحرية والوحدة القومية وترديد الشعارات السياسية المقلقة للأنظمة والحكام. ففي الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٥ التي شهدت تدفق المليارات من الدولارات على خزائن الدول العربية المنتجة للنفط التي لم تشهدها أية فترة أخرى من التاريخ العربي طيلة أربعة عشر قرناً مضت، نامت الأنظمة العربية ليلها الطويل، ونعُمت بالراحة والطمأنينة، وأصبحت الأحزاب السياسية العربية وشعاراتها لا تجد آذاناً صاغية، لأن المواطن العربي أيامها كان مشغولاً بما أكبر وأهم.

ولو فتحت الدول النفطية العربية التي تندرج تحت عنوان "الدول الرجعية" في بعض قواميس السياسة العربية باب التجنس أثناء الطفرة المالية وبعدها للمواطنين العرب، لأصبح معظمهم من رعايا هذه الدول، ولأصبحوا إقليميين أكثر من الإقليميين من سكان البلاد الأصليين أنفسهم.

ورغم هذه العقلانية التي امتاز بها الرزاز في رصده لفكرة القومية العربية إلا أنه تأثر على ما يبدو ولو من بعيد بالتيار الرومانسي الجارف الذي أسبغه عبد الناصر على فكرة القومية العربية في هذه المرحلة والذي أصبح تيار الشارع العربي كله. فكتب الرزاز في عام ١٩٦٠ يقول عن القومية هذا الكلام الرومانسي الجميل الذي كان يُردده عبد الناصر في خطبه الكثيرة:

"إن الذي خلق القومية العربية ليس الفكر القومي، وإنما هو تاريخ الأمة العربية، هو كل ما عانته، وكل ما سعدت به، هو كل ماضيها وحاضرها وآمالها، هو كل انتصاراتها وهزائمها، هو مجدها ونذلها، هو نضالها ومعاركها، هو مصيرها الذي ساقتها إليه الأحداث، هو لغتها وأشعارها وأساطيرها وأغاني أمهاتها لأطفالها، هو بكلمة واحدة حياتها." (الأعمال الفكرية والسياسية، جزء٣، ص ١٩).

وكان عبد الناصر يقول في هذه الفترة عن القومية العربية كلاماً مطابقاً لكلام الرزاز مليئاً بالحماسة، والأحلام، والتوهج الشعري:

- القومية العربية ضرورة استراتيجية لأنها تحمينا من العدوان وأطماع الطامعين.
- القومية هي عدتنا الطويلة حتى نثبت حريتنا.
- القومية هي سلاح كل عربي حتى لا يتكرر ما فات.
- القومية هي سلاحنا الرئيسي في معركتنا الطويلة ضد الصهيونية وضد الاستعمار.
- القومية هي درع لكل مواطن عربي، وكل بلد عربي حتى يستطيع أن يحافظ على حريته.
- القومية العربية بالنسبة لكل عربي تمثل نفسه، وتمثل ضميره، وتمثل إيمانه، وتمثل قلبه، إنها حركة تاريخية، وتطور طبيعي في أرجاء الأمة العربية. (عبد الناصر، أحاديث في مناسبات مختلفة، نقلاً عن غادة كنفاني، "بحوث في الفكر القومي"، ص ٣٦١-٣٦٤).

بين المفهوم الناصري والبعثي للقومية

ومن المفيد في نهاية هذه المرحلة، أن نقارن بين المفهوم الناصري للقومية والمفهوم البعثي للقومية، وهما المفهومان الرئيسيان اللذان كانا بارزين في أدبيات الفكر السياسي العربي في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠). ونقْصر المفهوم البعثي للقومية العربية على ما جاء في فكر ميشيل عفلق بالذات، وهو الأصل في المفهوم البعثي للقومية العربية. لأن البعث بعد ذلك لم يعد بعثاً واحداً، خاصة بعد رحيل عبد الناصر عندما تحول البعث إلى طوائف وقبائل مختلفة قالت كل طائفة وقبيلة بمفهوم مخالف للأخرى، ليس فيما يخص القومية العربية فقط ولكن فيما يخص مفاهيم مختلفة كالحرية والوحدة والاشتراكية والديمقراطية وخلاف ذلك.

ولعل هذه المقارنة من شأنها أن توضح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين المفهوم البعثي للقومية العربية والمفهوم الناصري، والذي كان له أثره كواحد من الأسباب الرئيسية للشقاق بين عبد الناصر وحزب البعث، والتي دفعت بتجربة الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨-١٩٦١) إلى الانهيار السريع والفشل الذريع:

كان المفهوم الناصري للقومية على النحو التالي:

١- كانت الناصرية تعتبر أن القومية العربية عند كل عربي هي فكرة وإيمان وعقيدة.

٢- اقتصرت عقيدة القومية العربية عند عبد الناصر على تحقيق الوحدة العربية، في حين أن الميدان الاجتماعي والوطني كانت تحكمه عقائد غير قومية.

٣- يتفق الناصريون مع البعثيين على أن القومية العربية انبثقت من تجربة الأمة العربية في كل أوجه وجودها وأن هناك تجارب وطنية ثلاث شكّلت نظام عبد الناصر وهي: التجربة الوطنية ضد الاستعمار، والتجربة الثورية ضد الفرقة، والتجربة الاجتماعية ضد الاستغلال.

٤- يفرِّق عبد الناصر بين العقيدة القومية (الوحدة) والعقيدة الاجتماعية (الاشتراكية) والعقيدة الدولية (الحياد الإيجابي).

٥- لا توجد دلالات دينية في مفهوم الناصرية للقومية العربية.

أما المفهوم البعثي للقومية فكان يتمثل في التالي:

١- القومية العربية ليست فكرة، وجعل القومية العربية فكرة تُعتنق يضيف إلى طوائف العرب طائفة جديدة. كما لا يصبح العرب قوميين باعتناقهم فكرة القومية.

٢- كانت النظرية القومية بالنسبة لميشيل عفلق مصدر كل نظرية ومبدأ يحكم حياة الأمة في كل الميادين. وهي التعبير المتطور عن الفكرة العربية الخالدة، وهي تتمثل اليوم في الحرية والوحدة والاشتراكية.

٣- يقول البعثيون على لسان عفلق بأن القومية هي خلق دائم نابع من التجارب الحية. وأن تجربة الأمة العربية الحاضرة هي القيمة الأولى والكبرى للقومية العربية.

٤- يخالف البعثيون الناصريين في هذا المفهوم بأن يردوا كل أهداف الأمة إلى "النظرية القومية" التي يعتبرونها مصدر كل النظريات.

٥- يعتبر الدين في مفهوم البعث جزءاً من القومية، وهو يغذيها، ويمثل طابعها الروحي والمثالي الأساسي.. وأن الإسلام في جوهره ولد من قلب العروبة.

شعـــارنـــا: لا نصـــوّت دون إلغـــاء ٤١

سعاد الجزائري

لا يستطيع احد ان ينسى مشهد اسراب النساء وهن يفتتحن اول صباح للديمقراطية في عراق لم يشهد هذا النهج منذ عقود طويلة. توجهن فجر يوم (٣٠) كانون الثاني عام ٢٠٠٥ الى صناديق الاقتراع متأملات ان الصوت الذي منحنه سيحقق آمالاً حلمن بها سنوات طويلة، ولم يكن أي منا يعرف اننا نصوت لديمقراطية معوقة، لانها وبكل بساطة بنيت على اسس المحاصصة الطائفية، وشيدت جدرانها واعمدتها على قواعد الفساد الاداري، الذي انتشر بسرعة لم يدع للديمقراطية حيزا صغيرا تستطيع ان تبدأ منه.

ولا يستطيع أي حزب او كتلة او طائفة ان تتنكر للفوز الذي حققته بفضل تصويت النساء ومشاركتهن الفاعلة في الانتخابات، لان الاهتمام المفاجيء للاحزاب والكتل بالنساء وقضاياهن، واشراكهن في الاجتماعات واللقاءات السياسية ووضع اسمائهن في مقدمة القوائم الانتخابية، ليس حبهن بقضية المرأة او بوجودها الى جانبهم في العملية السياسية، وانما هي عملية حسابية بسيطة، لان هذه الشريحة، التي باتت تشكل اكثر من نصف المجتمع، لا يمكن ان يتحقق الفوز الا بكسب صوتها، لذا تسابقت الاحزاب في تزيين قوائمها بأسماء نسائية، البعض منهن لا يعرفن حتى ما هو برنامج الحزب او المجموعة التي نسبت لها، وعلى الرغم من سوء النية في هذا الامر، الا انه حقق مكسبا ايجابيا للحركة النسائية، على اختلاف اهدافها وتوجهاتها، فبعد ان كان حضور المرأة في الاجتماعات غير شرعي ولا يجوز عند البعض، اصبحت كل الاحزاب والكتل تتسابق في ارسال عناصرها النسائية الى الخارج لكي تتدرب على مختلف الضروب السياسية، ابتداءً من كيفية التدريب على ان تكون قيادية، وانتهاء بأهمية تسيد المرأة في مواقع لم تشغلها من قبل.

وقد استطاعت الكثير من النساء العراقيات ان يحصلن على قدر ليس باليسير في اكتساب خبرات وتجارب من خلال اللقاءات والاجتماعات، او من خلال السفر المتواصل دون انقطاع للمشاركة في دورات وورش عمل، حتى ان البعض منهن لا تفرغ حقيبة سفرها، بل تبقيها جاهزة طوال العام، لانها تعود من دورة لتلتحق بورشة عمل، وتعود من الاخيرة، لتشارك في لقاء تداولي حول كيفية وضع حد لمشكلة الايتام أو الارامل، ،والتي لم تحل منذ ما قبل عام ٢٠٠٣، بل انها تتفاقم يوما بعد آخر رغم كثرة المنظمات والمؤسسات والدكاكين والصفقات والعقود والمصانع والمعاهد والكليات التي تخصصت بهذه القضية، لكن الارملة بقيت حتى يومنا هذا وحيدة، وتقف بطابور طويل امام مؤسسات الضمان الاجتماعي، الذي لا يهزه وقوفهن تحت اشعة الشمس الحارقة، او متحملات برد الشتاء القارس من اجل توفير لقمة عيش لاطفالها، ولكي لا يحرفها العوز عن المتاجرة بكرامتها، ولم تستطع الحركة او السكون ان يحل هذه المعضلة التي بدأت تفرز ظواهر اجتماعية ستترك آثارها على المجتمع العراقي لفترة طويلة، وسنشهد تأثيرها في السنوات المقبلة، بل بدأت بعض الظواهر خلال السنتين المنصرمتين تطفح فوق الفقاعات الهوائية، فأثارت زوبعة ادت الى إلغاء برنامج تلفزيوني على شاشة ال أم بي سي حينما أسيء الى سمعة المرأة العراقية كونها سلعة تباع في سوق النخاسة.

لكن هذا لا ينفي ان الحركة النسائية حققت الكثير من المنجزات سواء على صعيد الدستور او على صعيد اشراك المرأة في العملية السياسية، وفي تبوّؤ مراكز قيادية ايضا، لكن تلك الحركة وللاسف بقيت بعيدة عن الاماكن التي تحتاج الى تلك الحركة ونشاطاتها، لان اكثر الفعاليات والندوات والدورات تقام في المدن الرئيسية وليس الاطراف، مع ان نساء تلك المدن على دراية بحقوقهن، ويعرفن كيف يطالبن بها سواء عن طريق القانون، او بالنضال من اجل تطبيق القانون، بينما لا يعرفن نساء مدن وقرى الاطراف ما الذي تعنيه الحركة النسائية، وقد بدا ذلك جليا حينما اعدت احدى الزميلات الاعلاميات تقريرا بمناسبة يوم الثامن من آذار بعدما نصحتها ان لا تغطي نشاط المنظمات في العاصمة بل تذهب الى أي منطقة شعبية وتسأل النساء ما الذي يعنيه هذا اليوم، وفوجئت بأن كل الاجوبة كانت عبارة عن سؤال: (يعني شنو عيد المرأة؟) وهذا ابسط دليل على ان عملنا يجب ان يغير اتجاهه الجغرافي والطبقي، والمنهجي والشعاراتي..

اليوم تستعد كل القوى والاحزاب والكتل الى الانتخابات المقبلة، فما الذي ستعمله الحركة النسائية من اجل ان تقف بوجه كل من استغل صوت المرأة، التي لم تشعر بالخوف صباح (٣٠) كانون الثاني ٢٠٠٥، بل كانت كفتاة الجسر تصدرت الجموع من اجل عراق تحلم به، فهل سنحفز النساء على المشاركة في التصويت مع اننا خسرنا اهم مكسب حققناه الا وهو قانون الاحوال الشخصية الذي اقر في القرن المنصرم، الذي بتنا نعتبر ايامه اكثر حضارية مما نشهده ونعيشه اليوم؟ وهل سنشترك في قوائم واحزاب لم تدافع عنا وعن حركتنا خلال مسيرة نضالها من اجل إلغاء المادة ٤١؟ ام ان هذه الاحزاب والكتل نست المرأة وحقوقها بمجرد ان فازت قائمتهم او كتلتهم، ولم يعد هذا الموضوع من اولويات برامجهم، لان الفوز قد تحقق، واصبحت المرأة في آخر سلم البرامج ان لم تكن فقرتها محذوفة في برامج البعض اصلا.

تركوا المرأة التي صبغت اصبعها بالبنفسجي في ذلك الصباح مندهشة من وحدتها تنظر الى هذا الاصبع الذي بصم على الورقة، ولا تعرف ما الذي تقوله ازاء خديعة اشتركت فيها اكثر من جهة سياسية.

بل ان احزابا صنفت على انها ليبرالية، او علمانية (كما يسميها البعض) او يسارية حسب وصف جهات اخرى، لم تضع في أجندتها السياسية الدفاع عن الغاء هذه المادة، لان مصالحها السياسية استوجبت المقايضة على حساب المرأة، فكان التنازل عن موضوع الغاء المادة ٤١ اول تنازل مبدئي لها، ورغم (الارباح السياسية!) التي جنتها تلك الكتل والاحزاب بقيت المرأة بحركتها المستقلة هي الخاسر الوحيد في هذه المعركة التي لا تفرز في النهاية الا الموقف الداخلي او الحقيقي لهذا الحزب او ذاك وليس الشعار الطنان الذي رفعه في الانتخابات والذي دافع فيه بحرارة عن المرأة العراقية وحقوقها في عراق المستقبل. ان الحركة النسائية الحديثة الولادة في ٢٠٠٣ استطاعت بتظاهرة عفوية ان توقف القرار ١٣٧ الداعي ضمنيا الى الغاء قانون الاحوال الشخصية، والذي اصدره المرحوم السيد عبد العزيز الحكيم، عضو مجلس الحكم آنذاك، لكنها اليوم وبعد ان اشتد عودها، وتعلمت اساليب حديثة في العمل ومناهج حديثة في الدفاع عن حقوق المرأة، عجزت عن الغاء المادة ٤١، وهذا الخلل ليس مرده الضعف في تماسك الحركة النسائية وفي عدم توحيد خطابها، وانما لان الكثير من الاحزاب والكتل تخلت عن مبادىء اساسية في برامجها من اجل مقايضات سياسية، كانت المرأة وحقوقها اولها، كما ان التيار المؤيد لهذا القانون كان اضعف من التيار المعارض له، والسلطة في العراق لا تمارس وفقا للمعايير الديمقراطية، كما هو منصوص عليه في الدستور وفي الاجتماعات واللقاءات، وانما وفق معيار ان الاقوى هو المقرر والمؤثر، وجميعنا يعرف من هو الاقوى!

اذن حصيلة الامر، ما الذي علينا ان نقوم به لكي نكون حذرات في هذه الانتخابات، ربما علينا ان نرفع شعار: (لن نصوت دون الغاء المادة ٤١)، وليكن هذا شعارنا الوحيد، الذي استطيع ان اجزم انه سيرعب الاحزاب والكتل وستعيد النظر باولويات اجندتها السياسية، وستحول موضوع الدفاع عن قضية المرأة من شعار الى عمل وتطبيق فعلي.

لنضيق الخناق عليهم، ولنقايض مثلما قايضوا على قضيتنا، ولنطلب من نسائنا مقاطعة الانتخابات ان لم ترفع المادة المخلة ليس بحقوقنا وانما بحق المجتمع بأكمله، علينا ان نتعلم اللعبة السياسية السائدة حاليا، وليس وفق النية الصافية، الذي اتسمت به الحركة النسائية تاريخيا.

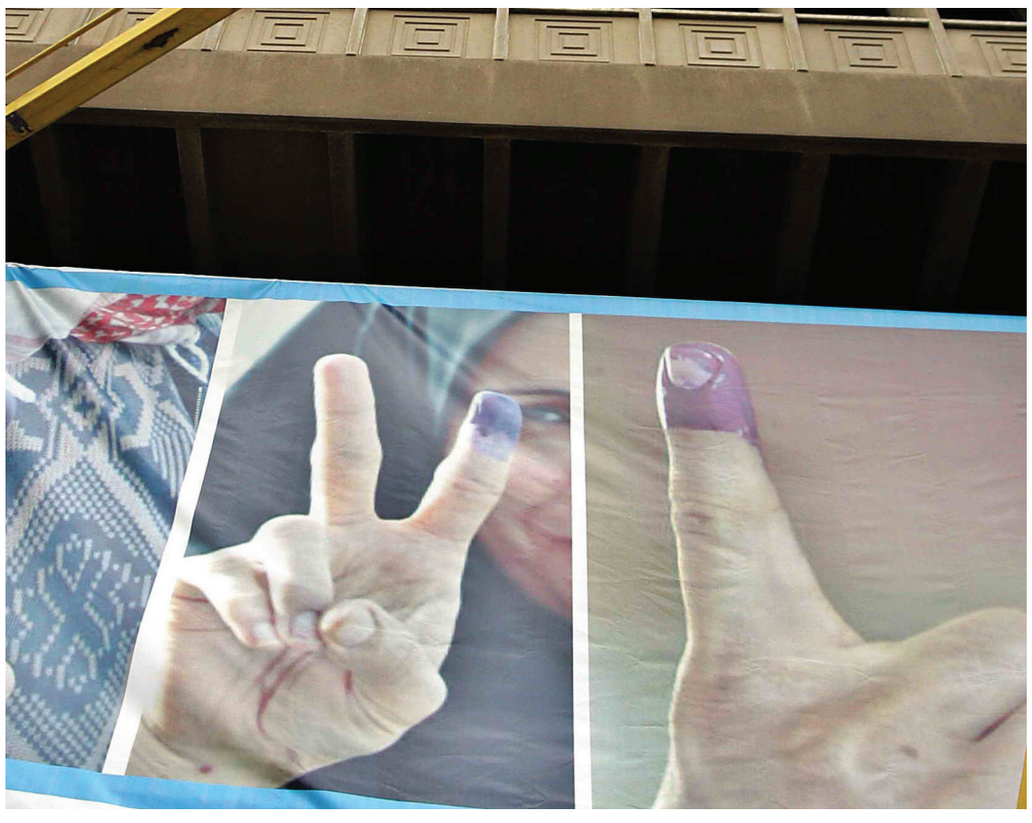

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com